مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 10 مجلد 1 – 2026 / 06/ 30
DOI: 10.5281/zenodo.21305822

دعوى أرسطية المنطق الأصولي عند الإمام الشافعي: مقاربة نقدية

د. أنس القرباص

Dr. Anass karbass

دكتوراه في المنطق وأصول الفقه، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب

ORCID.org/0009-0002-2969-2621

anass.karbass@gmail.com

ملخص:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المنهج الأصولي عند الإمام الشافعي لم يبنَ على المنطق الأرسطي؛ إذ إنه استمد أسسه ومقوماته من هدايات الوحي، ومن البيان العربي، ومن طرائق الاستدلال التي أنتجتها الممارسة الفقهية والكلامية في البيئة الإسلامية الأولى. وتبعاً لهذا، فإن البحث يتقصد النظر في الدعوى القاضية بأن الإمام الشافعي تأثر في رسالته المؤسِّسة لعلم الأصول بالأورغانون الأرسطي، عبر فحص حججها وتتبع أدلتها، مع إخضاعها للنقد والتقويم، وبيان ما تنطوي عليه من مثارات الغلط ومزالق الاستدلال.

الكلمات المفتاحية: أصول الفقه، المنطق، الأورغانون الأرسطي، الاستدلال، الإمام الشافعي.

Abstract

This research proceeds from the hypothesis that Imam Al-Shafi'i's methodology of jurisprudence (Usul al-Fiqh) was not built upon Aristotelian logic; rather, it derived its foundations and pillars from the guidance of revelation, the Arabic linguistic framework, and the modes of inference developed through early Islamic jurisprudential and theological practice. Accordingly, this study examines the assertion that Imam Al-Shafi'i was influenced in his foundational treatise (al-Risalah) by the Aristotelian Organon, by critically analyzing its arguments and evidence, and identifying the inherent fallacies and pitfalls of reasoning within those claims.

Keywords :Principles of Jurisprudence (Usul al-Fiqh), Logic, Aristotelian Organon, Inference, Imam Al-Shafi'i.

مقدمة:

إن من المقرر أن أهم المصادر المعرفية والأسس المنهجية التي اعتمد عليها الإمام الشافعي (ت204هـ) في بناء المنطق الأصولي في كتابه: "الرسالة"، هي: الوحي، واللغة[1].

أما الوحي، فمنه استنبط الأدلة الكلية وحججها وبراهينها، وما يتعلق بها.

وأما اللغة، فمنها أخذ القواعد المتعلقة بدلالات الألفاظ وغيرها.

ولم يذكر الشافعي لا بالنص ولا بالإشارة استناده إلى مصادر معرفية أخرى خارجة عن المجال التداولي العربي الإسلامي، بل أكد في موطن عديدة في بنائه الأصولي[2] على اعتماده على الوحي الإلهي، واللسان العربي.

وعلى هذا، يكون الإمام الشافعي قد بنى منطق الأصوليين على أصول معرفية وأسس منهجية تنتمي إلى البيئة الثقافية الإسلامية الخالصة، إذ استهدى في بنائه أولا بهدايات الوحي المطلقة، واسترشد ثانياً بإرشادات اللغة المحكمة، ولم نره يستند إلى مصادر معرفية أجنبية، أو إلى مناهج وآليات خارجية.

غير أن بعض الباحثين المعاصرين زعموا أن الإمام الشافعي استفاد في رسالته الأصولية من الآليات العلمية اليونانية على وجه العموم، وادعوا أنه تأثر بالمنطق الأرسطي على وجه الخصوص. فإلى أي حد يصح هذا الزعم؟ وما هي الحجج التي تؤيده وتعضده؟

يمكن أن نجمل الحجج التي استند إليها القائلون بتأثر الشافعي بالمنهج الأرسطي في النقاط الآتية:

الأولى: وهي أن الشافعي يستعمل الحدود والتعريفات المنطقية، وهذا يدل على تأثره بالمنطق الأرسطي.

الثانية: وهي أن الأسلوب الجدلي الذي يعتمده الشافعي في الرسالة مبني على الصور والأشكال المنطقية، وهذا يدل على تأثره بمنطق أرسطو.

الثالثة: وهي أن الشافعي تأثر في القياس الأصولي، بما هو مقرر في القياس الأرسطي.

الرابعة: وهي أن الأورغانون الأرسطي كان مترجما إبان تأليف الشافعي للرسالة، ومن ثم لا يبعد أن يكون الشافعي قد أفاد منه.

الخامسة: وهي أن الشافعي كان عالما باللغة اليونانية، ومن ثم فإن استفادته من منهج أرسطو أمر وارد وغير متعذر.

([1]) انظر تفصيل ذلك وبيانه وتقريره في كتابي: النقد الأصولي للمنطق الأرسطي، من تأسيس المنطق الأصولي إلى نقد المنطق الأرسطي (ط: دار ركاز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2025م)، ص: 103، وما بعدها.

([2]) انظر مثلا: الرسالة، للإمام الشافعي،19/1، 20/1، 21/1، 52/1، وغيرها.

أما **الحجة الأولى**، فنجد الشيخ مصطفى عبد الرازق في سياق بيانه مظاهر التفكير الفلسفي في الرسالة، ينص على أن من أبرز هذه المظاهر، اتجاه الرسالة "المنطقي إلى وضع الحدود والتعاريف أولا، ثم الأخذ في التقسيم مع التمثيل والاستشهاد لكل قسم، وقد يعرض الشافعي لسرد التعاريف المختلفة؛ ليقارن بينها، وينتهي به التمحيص إلى تخير ما يرتضيه منها"[3].

فهل استعمل الشافعي نظرية التحديد الأرسطي؟

إن المتأمل في مسلك تحديد الشافعي للمفاهيم ووضعه للتعريفات، يجد مسلكه بعيدا كل البعد عن مسلك المناطقة الأرسطيين في التعريف والتحديد؛ ذلك أن من المعلوم أن نظرية الحد الأرسطي تقوم على ضرورة تحديد جنس الشيء وفصله بغية الوصول إلى حقيقته، ومسلك الشافعي مخالف لهذا المسلك؛ فهو تارة يورد التعريف الواحد الذي يتحقق به التمييز والوضوح، كما فعل مع مصطلح البيان[4]، وتارةً يعرف الشيء بذكر أمثلته كما فعل مع مصطلح العام[5]، وتارةً يعرف الشيء بأقسامه، كما صنع مع مصطلح العلم[6]، وتارةً أخرى، يعرف الشيء بلفظه المرادف له، كما فعل مع مصطلح القياس[7].

فلا ندري عن أي رسالة يتحدث الأستاذ مصطفى عبد الرازق؟! فإن كانت الرسالة التي يتحدث عنها هي رسالة الشافعي التي بين أيدينا، فإنها لا تسعفه لتأييد دعواه، كما ظهر لنا آنفاً.

ويعضد الأستاذ علي سامي النشار ما ذهبنا إليه من كون الشافعي لم يتأثر بنظرية التحديد الأرسطي في منهجه العلمي، حيث بين –عقب إيراده لكلام أستاذه مصطفى عبد الرزاق– أن الحدود التي استعملها الشافعي في رسالته الأصولية، لم تكن حدودا وتعريفات منطقية أرسطية، تعتمد على أصل الماهية، وما يتصل بأقسامها من أجناس وفصول"[8].

وأما **الحجة الثانية** التي احتج بها القائلون بأرسطية الشافعي، فصاحبها هو الشيخ مصطفى عبد الرازق، حيث أكد أن من مظاهر التفكير الفلسفي في الرسالة، الأسلوب الجدلي الذي استعمله الشافعي، والمليء "بصور المنطق ومعانيه، حتى لتكاد تحسبه لما فيه من دقة البحث،

([3]) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، لمصطفى عبد الرازق (ط: در الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني، ببيروت، 2011م)، ص: 358.

([4]) انظر: الرسالة، 21/1.

([5]) انظر: المصدر نفسه، 53/1.

([6]) انظر: المصدر نفسه، 357/1.

([7]) انظر: المصدر نفسه، 476/1.

([8]) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، للنشار، ص: 86.

ولطف الفهم، وحسن التصرف في الاستدلال والنقض، ومراعاة النظام المنطقي، حواراً فلسفياً على رغم اعتماده على النقل أولاً وبالذات، واتصاله بأمور شرعية خالصة "[9].

وهذه الحجة كسابقتها، إذ لا دليل يدعمها؛ ذلك أن الجدل الأصولي عند الشافعي يختلف عن الجدل المنطقي عند أرسطو، ووجه مخالفة الأول للثاني، من جهتين:

الأولى: أن الجدل الأصولي عند الشافعي لا يخضع لصور استدلالية محددة، ولا يخضع كذلك من باب أولى للصور الاستدلالية الأرسطية المعروفة، كقياس الشمول، والاستقراء، والتمثيل، أما الجدل الأرسطي فلابد أن يكون خاضعاً لإحدى الصور الاستدلالية الأرسطية.

الثانية: أن الجدل الأصولي عند الشافعي قد يتوصل به إلى تحقيق معرفة قطعية[10]، أما الجدل الأرسطي فلا يفيد عند أصحابه إلا الظن، فلا يمكن أن يفيد القطع أو اليقين.

فالحاصل، أن الأسلوب الجدلي عند الإمام الشافعي، مباين تماما للأسلوب الجدلي الأرسطي الذي نجده في الأورغانون وفي غيره.

وأما **الحجة الثالثة** التي احتج بها القائلون بتأثر الشافعي بالمنهج الأرسطي، وهي أن الشافعي تأثر في القياس، بما هو قرر في منطق أرسطو، فنجد صداها وأثرها عند المستشرق مارجليوث Margoliouth الذي يرى أن الشافعي تأثر في قياس الشبه بالمنطق الأرسطي؛ ذلك لأنه بنى هذا القياس على أساس منطقي واضح، وهو ما يعني – حسب كلامه – أن الشافعي كان منسجما انسجاما تاماً مع المنطق الأرسطي[11].

وتابع أحد الباحثين ما ذهب إليه مارجليوث في هذا الأمر، حيث أكد هو الآخر أن الإمام الشافعي تأثر في قضية القياس الأصولي بما قرره وحرره أرسطوطاليس في الأورغانون[12].

فهل تأثر الشافعي حقاً في القياس الأصولي بنظرية القياس الأرسطي؟

إن كان المقصود أن الإمام الشافعي تأثر في القياس الأصولي، بالقياس المنطقي الأرسطي الذي هو قياس الشمول، فإن هذا مما لا يثبت ولا يصح؛ لأن الإمام الشافعي لم يستعمل هذا الأخير بتاتاً في بناء الاستدلالات الشرعية. وإن كان المقصود أن الشافعي تأثر في القياس الأصولي بالقياس التمثيلي الأرسطي، فإن هذا يحتاج أولا إلى البرهنة على أن الشافعي قد بلغه الأورغانون الأرسطي في حياته، ويحتاج ثانيا إلى إثبات

([9]) انظر: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، لمصطفى عبد الرزاق، ص: 358.

([10]) انظر مثلا: الرسالة، للشافعي، 45/1، ومقدمة تحقيق الكافية في الجدل، لأبي المعالي، أحمد بن الحسين الجويني (تحقيق: الدكتور فوقية حسين محمود، ط: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1399هـ- 1979م)، ص: 27.

([11]) انظر: العلاقة بين المنطق والفقه عند مفكري الإسلام، لمحمود محمد علي محمد (ط: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 2000م)، ص: 26.

([12]) انظر: في فلسفة العلوم ومناهج البحث، لمحمد مهران، وحسن عبد الحميد (ط: مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1980م)، ص: 99.

أن الشافعي يعرف اليونانية إن كان الأورغانون قد بلغه غير مترجم، ويحتاج ثالثاً إلى التدليل على أنه تصفحه وقرأه واطلع عليه إن وصله مترجماً، ويحتاج رابعاً إلى الاستدلال على أنه أخذ منه بعض الآليات المنهجية والمسالك الاستدلالية.

وبغض النظر عن هذا كله، فلا جرم أن القياس الذي نظّر له الشافعي، هو غير القياس التمثيلي الذي نظر له أرسطو؛ ذلك لأن الشافعي استمد حجية القياس وغيره من الأدلة من الوحي الإلهي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القياس التمثيلي عند أرسطو هو أضعف الأدلة؛ لأن الانتقال فيه يتم من الجزئي إلى الجزئي، ولأن دلالة نتائجه لا تكون إلا ظنية، والظن لا يعمل به، أما القياس الأصولي، وإن كان الانتقال فيه من الجزئي إلى الجزئي إلا أنه قد يفيد القطع تارةً، وقد يفيد الظن تارة أخرى، وذلك بحسب المواد التي يتألف منها، ثم لا فرق عند الأصولي بين إفادة القياس الظن أو القطع في العمل، إذ القياس سواء أكان ظنيا أو قطعيا، فإن العمل بنتائجه أمر لازمٌ، ومراعاة الظن أو القطع في القياس، إنما تكون عند التعارض، فيقدم القطعي على الظني، والظني القوي على الظني الذي هو دونه، وهكذا.

ويعضد الأستاذ علي سامي النشار هذا الرأي الذي أثبتناه، حيث نص على أن "ظنية القياس تتصل بالمبدأ الفقهي العام الذي يقرر أن الأحكام الفقهية ظنية، وألا مدخل لليقين فيها"، وأنه من هذا المدخل يتضح له "أنه لا صلة مطلقاً لفكرة ظنية التمثيل عند أرسطو، بفكرة ظنية القياس عند الشافعي"، خصوصا وأن الأصوليين يعدون قياس الأصول "موصلا إلى اليقين، إذا ما طبق في المسائل اليقينية"، وأن قياس الأصول الذي استعمله الشافعي هو في الحقيقة شيءٌ غير قياس التمثيل الأرسطي، لأنه يخالف هذا الأخير في جوهره وفي أساسه الذي بني عليه[13].

وأما **الحجة الرابعة** التي استدل بها القائلون بأرسطية الشافعي، فهي أن الأورغانون الأرسطي كان مترجما ومتوفرا في الأوساط الإسلامية ومنتشرا في البيئة العربية إبان تأليف الشافعي للرسالة، ومن ثم فلا يبعد أن يكون الشافعي قد أفاد من هذا المصنف المنطقي الوافد.

يقول الدكتور إبراهيم بيومي مدكور صاحب هذه الحجة: "في رأينا، يجب البحث عند الشافعي عن البصمات الأولى لتأثير أرسطو على الفقه الإسلامي، فقد بدأ هذا الإمام أعماله الفقهية في بداية القرآن التاسع الميلادي؛ حيث كانت الترجمات العربية متطورة، وبصفة خاصة "الأورغانون" الذي كان قد تُرجم منه على الأقل، جزء كبير"[14].

([13]) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، للنشار، ص: 86.

([14]) المنهج الأرسطي والعلوم الكلامية والفقهية في الإسلام، لإبراهيم بيومي مدكور، ترجمه من الفرنسية إلى العربية د. حامد طاهر، ضمن كتابه: مدخل إلى علم المنهج (ط: مؤسسة الزهراء، بالقاهرة، 1990م)، ص: 173.

ثم يتابع حديثه في السياق ذاته قائلا: "ويقدم لنا ذلك المؤلف المنهجي – يعني الأورغانون – نموذجاً جيداً للعلوم الناشئة في الإسلام، فعندما رأى تعقد الدراسات الفقهية، والاختلافات التي غلبت عليها، أراد أن يضع لها قواعد محددة، ومنهجاً خاصا، وهكذا وضع علم أصول الفقه، ذلك العلم الذي يعتبر بالنسبة للفقه مثل المنطق بالنسبة للفلسفة"[15].

وينتهي د. إبراهيم مدكور بعد ذلك إلى أن أرسطو إن كان هو المؤسس الأول لمنهج البحث الذي تحتاجه العلوم النظرية، فإن الشافعي هو مؤسس منهج البحث في الفقه الإسلامي، وهكذا يقرر أن "منهج البحث" انتقل من عند "الفيلسوف اليوناني" إلى "الفقيه العربي" على حد تعبيره[16].

فهل أفاد من أرسطو "منهج البحث" كما ادعى د. إبراهيم مدكور؟

اختلف الباحثون[17] في تحديد التاريخ الذي انتقلت فيه المعارف والعلوم اليونانية إلى البيئة الإسلامية، فذهب بعضهم إلى أن هذا الانتقال كان في القرن الأول الهجري في العصر الأموي، فيما ذهب آخرون إلى أن هذا الانتقال كان في القرن الثاني الهجري مع بداية العصر العباسي، وما يهمنا نحن هنا هو أنه مما لاشك فيه أن الفترة التي عاش فيها الإمام الشافعي عرفت ازدهاراً كبيراً في قضية الترجمة، ففي العصر العباسي كان المترجمون قد قطعوا أشواطا طويلة في ترجمة العلوم والمعارف اليونانية، ولا ريب أن من هذه العلوم التي ترجمت ونقلت إلى العربية منطق أرسطو أو ما يعرف بالأورغانون.

والمشهور والمتداول هو أن أول من ترجم الكتب المنطقية هو عبد الله بن المقفع (ت142هـ)، فهو كما يقول القفطي: "أول من اعتنى فِي الملة الإسلامية بترجمة الكتب المنطقية لأبي جعفر المنصور، ترجم كتب أرسطوطاليس المنطقية الثلاثة وهي كتاب قاطيغورياس، وكتاب باري أرمينياس، وكتاب أنالوطيقا، ترجم ذَلِكَ بعبارة سهلة"[18].

وعبد الله بن المقفع (ت142هـ) توفي قبل ولادة الشافعي (150هـ)، وهذا يعني أن الكتب المنطقية كانت منتشرة وسائدة في الفترة التي عاش فيها الإمام الشافعي، ومع هذا، فإن هذا وحده لا ينتهض دليلاً لنصرة الزعم القائل باستفادة الشافعي من منهج البحث الأرسطي،

([15]) المصدر نفسه.

([16]) انظر: مدخل إلى علم المنهج، ص: 173، بتصرف.

([17]) انظر: الملل والنحل، لأبي الفتح، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ط: مؤسسة الحلبي، بدون تاريخ)، 29/1، والبداية والنهاية، لأبي الفداء، إسماعيل بن عمر ابن كثير (تحقيق: علي شيري، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408، هـ - 1988 م)، 74/9، وصون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (تحقيق: سامي النشار وآخرون، ط: مجمع البحوث الإسلامية، بدون ط أو تاريخ)، ص: 44-45.

([18]) إخبار العلماء بأخبار الحكماء، لأبي الحسن، علي بن يوسف القفطي (تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1426 هـ - 2005 م)، ص: 170.

وذلك لأن الشافعي قد لا تبلغه هذه المصنفات المنطقية أصلا، وقد تبلغه ولا يطلع عليها، وقد يطلع عليها ولا يوظفها ويستثمرها، وقد يطلع عليها وينقدها ويردها، وهذا هو الظاهر من الشافعي، حيث نقل عنه نقول توضح اتجاهه النقدي للمنطق الأرسطي.

ومن أبرز هذه النقول، النقل الذي نقله عنه الذهبي والسيوطي، وهو قوله: "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس"[19].

فهذا النص على وجازته وقِصَره، يوضح لنا من جهة تصور الشافعي وموقفه إزاء المنهج المنطقي الأرسطي، ويكشف لنا من جهة أخرى فطنة الشافعي وحدة ذكائه وعمق تفكيره؛ حيث إنه يرى أن:

- المنطق الأرسطي مبني على قوانين اللغة اليونانية أو إن شئت قل: لسان اليونان.
- العربية هي منطق لساني مستقل بنفسه.
- سبب اختلاف الناس في فهم الخطاب العربي، هو إعمالهم المنطق الأرسطي اليوناني الذي هو في حقيقته عبارة عن قواعد لغة اليونان.

وهذا التصور الذي أبان عنه الشافعي إزاء المنطق الأرسطي نجد صداه وأثره في بعض من نقد المنطق، كأبي سعيد السيرافي النحوي الذي نص بشكل صريح في مناظرته مع متى بن يونس المنطقي على أن الدعوة إلى إعمال المنطق الأرسطي في تحليل الخطاب، إنما هي دعوة في حقيقة الأمر إلى إعمال قواعد لسان اليونان ولغتهم؛ وذلك لأن "المنطق وضعه رجل من يونان على لغة أهلها، واصطلاحهم عليها، وما يتعارفونه بها من رسومها وصفاتها، ونحو العرب منطق، ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو، ولكنه مفهوم باللغة"[20].

فتقرر من هذا، أن الإمام الشافعي لم يبنِ المنطق الأصولي على المنطق الأرسطي، رغم ذيوع مصنفات هذا الأخير في زمانه، وبالتالي لم يستلهم الشافعي فكرة "المنهج" من أرسطو، وإنما اهتدى إليها من خلال نظره العميق وتأمله الدقيق.

وأما **الحجة الخامسة** التي استدل بها بعضهم لإثبات تأثر الشافعي بالمنهج الأرسطي، فهي أن الشافعي كان عالما بلغة اليونان، ومن ثم فإن استفادته من منهج أرسطو أمر ممكن وغير بعيد.

([19]) انظر: سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي (تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م)، 74/10، وصون المنطق والكلام، للسيوطي، ص: 48.

وقد حكم الإمام الذهبي على هذا النقل بالنكارة، فقال: "هذه حكاية نافعة، لكنها منكرة، ما أعتقد أن الإمام تفوه بها، ولا كانت أوضاع أرسطوطاليس عربت بعد البتة"، نفسه. والذي يظهر أن الذهبي استبعد أن يكون الشافعي قال هذا القول؛ لأن الأساليب المنطقية في نظره لم تكن معربة في زمان الشافعي، لكن الصواب كما ذكرنا أن المصنفات المنطقية ترجمت وعربت قبل ولادة الشافعي بسنوات، وهو ما يجعل حكم الذهبي على متن هذا النقل فيه نظر.

([20]) انظر: الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، ص91، وما بعدها، بتصرف واختصار.

ومن قال بهذا، استدل على معرفة الإمام الشافعي باللغة اليونانية بقوله رحمه الله لما سئل عن معرفته بالطب: "أعرف ما قالت الروم مثل أرسطاطاليس، ومهراريس، وفرفوريس، وجالينوس، وبقراط، وإنبذُقليس بلغاتها"[21].

كما يمكنه الاستدلال في الصدد بقول الشافعي الذي أوردناه آنفاً، وهو قوله "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس"[22]، فإن هذا القول يُشعر بأن الشافعي كان على معرفة بلغة اليونان.

فهل معرفة الشافعي بلغة اليونان –إن سلمنا بصحتها–، كافية لإثبات تأثره بمنهج أرسطو اليوناني؟

لا جرم أن معرفة الشافعي بلغة اليونان ليست دليلاً كافياً لإثبات تأثره بمناهج اليونان وطرقها، إذ لا لزوم عقلاً أو عادةً بين معرفة اللغة، وبين التأثر بمناهج أهلها وأصحابها، ذلك أن الإنسان قد يتقن لغة من اللغات، ويقرأ لأهلها دون أن يتأثر بأفكارهم وآرائهم، فمعرفة الشافعي بلغة اليونان لا تكفي للتدليل على أنه تأثر بالضرورة بالمنهج الأرسطي اليوناني.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الشافعي –كما رأينا قبلُ – يرفض الآلية المنطقية اليونانية بشكل صريح وواضح، ويقرر أن أساس اختلاف الناس هو اعتمادهم على المنطق الأرسطي، وتركهم لقواعد اللسان العربي، والشافعي كما هو معلوم إنما قصد أساساً بوضعه للمنطق الأصولي، تقليص هوة الاختلاف والنزاع التي كانت واقعة بين نظار المسلمين في تحليل الخطاب الشرعي، وفي بناء الاستدلال الفقهي، فكيف يعتمد إذن على ما يراه أنه سبب الاختلاف، وهو يقصد في الآن ذاته رفع هذا الاختلاف؟!

خاتمة

بناء على ما سبق، فالذي ننتهي إليه في هذا البحث أن:

– الإمام الشافعي لم يبنِ "المنطق الأصولي" على أصول معرفية أجنبية كالمنهج المنطقي الأرسطي اليوناني، وإنما بنى منطقه هذا على أسس معرفية تنتمي إلى المجال التداولي العربي الإسلامي، وهذه الأسس هي: الوحي واللغة وما تفرع عنهما من معارف وعلوم.

– دعوى تأثر الشافعي بمنهج أرسطو المنطقي، هي دعوى باطلة؛ لا تسعفها البراهين اليقينية، ولا تؤيدها الأدلة والحجج القطعية، وأما الحجج الخمس التي استدل بها من قال بأرسطية الشافعي، وهي: – دعوى: استعماله لنظرية الحد المنطقي، وتوظيفه للأشكال المنطقية في الجدل الأصولي، وتأثره في القياس الأصولي بالقياس الأرسطي، ونهله من الأورغانون المنطقي، وعلمه باللسان اليوناني–، فهي كما رأينا حجج تتسم بالوهن والضعف والفساد، فلا تستطيع إثبات مطالبها والتدليل على مقاصدها.

([21]) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن قيم الجوزية (تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1432 هـ)، 3/1442-1443.

([22]) انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي 74/10، وصون المنطق والكلام، للسيوطي، ص: 48.

وعموما، فإن من العبث –كما صرح الأستاذ الجابري – "البحث في المنطق اليوناني عن السلطة المرجعية التي اعتمدها الشافعي في عمله، إن الرسالة ذاتها تحيل منذ الصفحات الأولى إلى السلطة المرجعية الموجهة لها، إن الأمر يتعلق أساسا بالعمل داخل دائرة "البيان العربي"، وليس خارجها"[23].

([23]) تكوين العقل العربي، لمحمد عابد الجابري (ط: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، بيروت، مارس، 2009م)، ص: 103.

المصادر والمراجع:

إخبار العلماء بأخبار الحكماء، لأبي الحسن، علي بن يوسف القفطي (تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1426 هـ - 2005 م).

الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان، علي بن محمد التوحيدي (ط: المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1424هـ).

البداية والنهاية، لأبي الفداء، إسماعيل بن عمر ابن كثير (تحقيق: علي شيري، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408هـ، 1988 م).

تكوين العقل العربي، لمحمد عابد الجابري (ط: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، بيروت، مارس، 2009م).

تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، لمصطفى عبد الرازق (ط: در الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني، ببيروت، 2011م).

الرسالة، لأبي عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي (تحقيق: أحمد شاكر، ط: مكتبه الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ-1940م).

سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي (تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م).

صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (تحقيق: سامي النشار وآخرون، ط: مجمع البحوث الإسلامية، بدون ط أو تاريخ).

العلاقة بين المنطق والفقه عند مفكري الإسلام، لمحمود محمد علي محمد (ط: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 2000م).

في فلسفة العلوم ومناهج البحث، لمحمد مهران، وحسن عبد الحميد (ط: مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1980م).

مدخل إلى علم المنهج، لحامد طاهر (ط: مؤسسة الزهراء، بالقاهرة، 1990م).

مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن قيم الجوزية (تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1432 هـ).

مقدمة تحقيق الكافية في الجدل، لأبي المعالي، أحمد بن الحسين الجويني (تحقيق: الدكتور فوقية حسين محمود، ط: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1399هـ- 1979م).

الملل والنحل، لأبي الفتح، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ط: مؤسسة الحلبي، بدون تاريخ).

مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، علي سامي النشار (ط: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1404هـ-1984م).

النقد الأصولي للمنطق الأرسطي، من تأسيس المنطق الأصولي إلى نقد المنطق الأرسطي، أنس القرباص (ط: دار ركاز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2025م).